السوق العالمية فقدت حوالي 20 مليون برميل بسبب الإعصار «أيدا»

النفط يرتفع مع استمرار تعطل إمدادات أميركية لليوم الرابع

واصلت أسعار الخام ارتفاعها، لليوم الرابع على التوالي، مع استمرار تعطل نحو 80 بالمئة من الانتاج في خليج المكسيك جراء الإعصار «أيدا» الذي ضرب السواحل الجنوبية للولايات المتحدة الأسبوع الماضي.

وبحلول الساعة 6:51(ت.غ)، ارتفعت عقود خام برنت القياسي، تسليم نوفمبر، 66 سنتا أو بنسبة 0.92 بالمئة، إلى 72.11 دولار للبرميل.

وزادت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، تسليم أكتوبر، 58 سنتا أو بنسبة 0.85 بالمئة إلى 68.72 دولار للبرميل.

وسجلت أسعار الخام مكاسب بنحو واحد بالمئة عن التسوية، عقب إعلان شركة «شل»، اكبر منتج في خليج المكسيك، «القوة القاهرة» ما يعني إلغاء عقود لعدم القدرة على تسليم الشحنات للمشترين.

وتأثر الإنتاج بشدة في خليج المكسيك، قبل صناعة النفط الامريكية، بالاعصار «أيدا»، ومازال انتاج يومي بنحو 1.4 مليون برميل من الخام معطل للأسبوع الثاني، إضافة إلى حوالي 1.7 مليار قدم مكعبة من الغاز.

وبالاجمال، فقدت السوق العالمية الأسبوع الماضي نحو 20 مليون برميل من النفط الخام بسبب تعطل الإمدادات في خليج المكسيك.

وتكافح الشركات العاملة في الخليج لإعادة تشغيل منصاتها، إذ ما زال نحو 70 منصة معطلة، من أصل 288 منصة تم إخلائها خلال الإعصار.

وتلقت أسعار الخام دعما من بيانات رسمية أمريكية صدرت، أظهرت تراجعا في مخزونات الولايات المتحدة من الخام والبنزين ونواتج التقطير، بمقدار 1.5 مليون برميل و 7.2 ملايين برميل و 3.1 ملايين برميل على الترتيب.

عجز تجارة تونس يصعد 13.75 بالمئة في ثمانية أشهر

صعد العجز التجاري لتونس 13.75 بالمئة في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، مقارنة بالفترة المناظرة من 2020.

وأظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء، أن العجز التجاري بلغ في الأشهر الثمانية الأولى 10.48 مليارات دينار (3.76 مليارات دولار).

كان العجز الذي يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات 9.21 مليارات دينار (3.31 مليارات دولار) في الفترة نفسها من 2020.

وتحسنت الصادرات التونسية بنسبة 23.5 بالمئة إلى 29.6 مليار دينار (10.6 مليارات دولار). كما ارتفعت الواردات بنسبة 20.8 بالمئة، لتصل إلى 40.1 مليار دينار (14.4 مليار دولار).

وتحسنت وتيرة الطلب المحلي على الاستهلاك في السوق المحلية خلال العام الجاري بعد انكماش في 2020، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط خلال 2021.

وسجل الاقتصاد التونسي انكماشا بـ 2.0 بالمئة في الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بالربع الأول منه، ونموا بـ 16.2 بالمئة على أساس سنوي.

لبنان: الليرة ترتفع أمام الدولار عقب إعلان الحكومة الجديدة

ارتفع سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار الأميركي بشكل ملحوظ تجاوزت نسبته 13 بالمئة في السوق السوداء، عقب الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة.

وبعد ظهر، سجّل الدولار الواحد 15600 ليرة للبيع و15700 ليرة للشراء، بعدما تراوح صباحا ما بين 18000للبيع – 18100 للشراء.

كانت الليرة اللبنانية سجلت مكاسب بنسبة 5 بالمئة،، بدعم التفاؤل بنجاح رئيس الوزراء الجديد نجيب ميقاتي بتشكيل الحكومة، وهو ما تحقق فعلا اليوم.

وفي يوليو الماضي، سجل الدولار رقما قياسيا حيث تجاوز حاجز 23 ألف ليرة، إثر اعتذار سعد الحريري عن تشكيل الحكومة بعد 9 أشهر من تكليفه.

ووقع الرئيس اللبناني ميشال عون، مرسوما بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة ميقاتي، بحضور رئيس مجلس النواب نبيه بري، بحسب بيان للرئاسة اللبنانية.

وعقب ذلك، أعلن الامين العام لمجلس الوزراء اللبناني محمود مكية مرسوم تشكيل الحكومة المؤلفة من 24 وزيراً، وذلك في تصريح من قصر بعبدا (شرق).

ومنذ نحو عامين يرزح لبنان تحت وطأة أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه، أدت إلى انهيار مالي، وتراجع في النقد الأجنبي المخصص للاستيراد، ما انعكس شحا في الوقود والأدوية وسلع أساسية أخرى.

الذهب يرتفع إثر قرار المركزي الأوروبي إبطاء شراء السندات

واصل الذهب ارتفاعه، لليوم الثاني، إثر قرار البنك المركزي الأوروبي إبطاء برنامجه لشراء السندات، ويتلقى دعما إضافيا من انخفاض الدولار.

وبحلول الساعة 7:51(ت.غ)، ارتفع المعدن النفيس في التعاملات الفورية 6.58 دولار أو بنسبة 0.37 بالمئة، ليتداول عند 1801.3 دولار للأوقية.

وزاد في العقود الأمريكية الآجلة 3.15 دولار أو بنسبة 0.18 بالمئة، إلى 1803.15 دولار للأوقية. لكن المعدن الأصفر يتجه لتسجيل خسارة اسبوعية بنحو 1.5 بالمئة.

و، تحول الذهب للارتفاع بعد ثلاث جلسات من الخسائر، بعدما قرر البنك المركزي إبطاء برنامج واسع لشراء السندات، يطبقه منذ مارس 2020 في مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

ويبلغ إجمالي برنامج المركزي الأوروبي لشراء السندات 1.85 تريليون يورو، وخلال الربعين الثاني والثالث من العام الحالي، بلغ معدل مشترياته من السندات حوالي 80 مليار يورو.

وقال البنك في بيان، إن مجلس إدارته قرر تقليص برنامج شراء السندات «بشكل طفيف» للربع الأخير من العام.

ومن المقرر أن يصدر مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات» في وقت لاحق، ، بيانات التضخم في منطقة اليورو ومجمل الاتحاد الأوروبي، وسط توقعات باستمراره في الارتفاع.

ويزيد التضخم المرتفع جاذبية الذهب، الذي يستخدم عادة كأداة تحوط من الضغوط التضخمية باعتباره حافظ للقيمة.

وتلقى المعدن الأصفر دعما إضافيا من تحول الدولار نحو الانخفاض، ما يقلل من تكلفة الذهب على حاملي العملات الأخرى.

انخفض مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية أمام سلة من ست عملات رئيسية منافسة، 0.08 بالمئة إلى 92.41 نقطة.

نائب أردوغان: التبادل التجاري مع قرغيزيا يرتفع 78 بالمئة في 8 أشهر

فؤاد أوقطاي

قال فؤاد أوقطاي نائب الرئيس التركي، إن حجم التبادل التجاري بين بلاده و قرغيزيا ارتفع بنسبة 78 بالمئة في أول 8 أشهر من العام الحالي مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، وبلغ 508 ملايين دولار.

كلمة أوقطاي جاءت في منتدى الأعمال القرغيزي التركي المنعقد في إطار اجتماع النسخة العاشرة من اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في العاصمة القرغيزية بيشكك.

وأشار إلى أنه من خلال منتدى الأعمال المنعقد في إطار اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة، ستتم مناقشة فرص تعاون جديدة بين رجال أعمال البلدين وسيتم عمل شراكات جديدة.

ولفت إلى أن حل المشكلات التي تواجه رجال الأعمال وتسهيل شؤون حركة التجارة وتمهيد الطريق أمام الاستثمار المتبادل، قضايا تأتي في أوليات النقاشات مع المسؤولين في مختلف البلدان.

وقال إن تركيا دعمت وما زالت تدعم جهود قرغيزيا الشقيقة لتصبح دولة قائمة بذاتها مستقلة ومستقرة ومزدهرة.

وأكد أنه نظرا لكونها أول عضو في منظمة التجارة العالمية بين دول آسيا الوسطى، فإن قرغيزيا أثبتت بجدارة رؤيتها للاندماج في التجارة الدولية من خلال الإصلاحات التي نفذتها.

وأعرب أوقطاي عن ثقته بأن جميع الإصلاحات ستنعكس على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وستمكننا من التعاون بشكل أكثر فاعلية.

ولفت إلى أن عدد الشركات التركية العاملة على الأراضي القرغيزية تجاوز الـ300، مبينا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين صعد إلى 508 ملايين دولار خلال أول 8 أشهر من العام الحالي بزيادة 78 بالمئة.

البنك الدولي يشيد بالاستثمار المصري في التكنولوجيا

أكدت كيكو ميوا، المدير الإقليمي للتنمية البشرية بمجموعة البنك الدولي، أنه ما لم تكن مصر قد قامت بالعديد من الإصلاحات، فإنها لم تكن لتستطيع التغلب على أزمة «كورونا» والنجاح في مواجهتها، لافتة إلى أن الاستثمار في التكنولوجيا جعل مصر تنجح في عبور الأزمة وتحويل التحديات إلى فرص.

جاء ذلك خلال مشاركتها مساء بالجلسة الختامية لمنتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي في نسخته الأولى 2021، والتي ركزت على «الجهود المصرية ودورها في التنمية من خلال مبادرة حياة كريمة وغيرها من المشروعات»، حيث أكدت ميوا أن مصر دولة رائدة في أفريقيا ويجب التعلم من تجربتها وتطبيقها في دول أفريقيا أخرى. وفي السياق ذاته، عبرت مامتا مورثي نائب رئيس البنك الدولي للتنمية البشرية عن سعادتها بالمشاركة هذا المحفل الدولي، وأكدت أن ما قامت به مصر يعد أمراً متميزاً جداً وأن مشروعات «حياة كريمة» وتنمية صعيد مصر وغيرها، تؤكد أن التنمية البشرية هي الاستثمار الأول الذي يشمل كافة المجالات ليصبح كنزاً وليس استثماراً، فالاستثمار البشري هو استثمار في نمو الدول. وأضافت أن «مؤشرات رأس المال البشري هي جزء من قاعدة البيانات للدول، وما زال أمامنا الكثير لبحث سبل كيفية تعزيز الأنفاق والاستثمار في رأس المال البشري».

وأشارت مورثي إلى أنه دون الإصلاحات التي تمت في مصر خلال الفترة الماضية ما كانت لتستطيع التعامل ومواجهة أزمة «كورونا»، والاستمرار في برنامج حياة كريمة، موضحة أن دعم التعليم كان أمراً في غاية الأهمية للسماح للطلاب بالاستمرار في دراستهم بعد الجائحة، فيما يعد بمثابة جيل ثان من الإصلاحات لتعزيز رأس المال البشري. ومن جهة أخرى، قالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إن مصر تتطلع إلى شراكة شاملة مع الأمم المتحدة لدعم جهود معالجة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن مصر تقوم بتنفيذ عدة مشروعات للتكيف مع تغير المناخ. جاء ذلك خلال لقاء السعيد مع سيلوين هارت مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة لعمل المناخ، في إطار الاستعداد لاستضافة مصر للدورة الـ27 من مؤتمر أطراف الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ في عام 2022.

غازبروم» الروسية تعلن اكتمال مشروع مد أنابيب «السيل الشمالي- 2»

أعلنت شركة «غازبروم» الروسية، الانتهاء من مد خط أنابيب «السيل الشمالي– 2» للغاز الطبيعي من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق.

وقالت شركة «غازبروم»، في بيان، إنه «تم صباح الانتهاء من مشروع مد أنابيب «السيل الشمالي2–» بشكل كامل»، بحسب وكالة «سبوتنيك» المحلية.

وأوضح البيان أن «رئيس مجلس إدارة الشركة أليكسي ميلر أعلن، أنه تم الانتهاء من بناء خط أنابيب الغاز «السيل الشمالي– 2» بالكامل».

وفي السياق نفسه، نقلت وكالة «تاس» المحلية عن شركة «غازبروم» قولها إنه «يمكن ضخ 5.6 مليار متر مكعب من الغاز عبر خط أنابيب «السيل الشمالي2–» خلال العام الجاري».

وشاركت عدة شركات غربية كبرى في المشروع مثل غازبروم، وشيل، وأو إم في، وإنجي، وأونيبر، وويننترشال، في حين عارضته عدد من الدول إلى جانب الولايات المتحدة مثل أوكرانيا وبولندا، ودول منطقة البلطيق.

السعودية وألمانيا تبحثان توسيع الاستثمارات النوعية

في خطوة لاستمرار تقديم الفرص الاقتصادية العملاقة المتاحة في المملكة، شدد وزير الاستثمار السعودي المهندس خالد بن عبد العزيز الفالح، على أن الفرص الاستثمارية المتواجدة في السعودية حاليا تتسم بـ«النوعية» وتتسق مع ممكنات الشركات الألمانية البارزة ما يوسع العلاقة الاستثمارية والتجارية بين الجانبين.

وتواصل السعودية حراكها لتعزيز العلاقات الاستثمارية المتبادلة مع الشركاء الاستراتيجيين منذ أكثر من شهر، حيث كان وزير الاستثمار السعودي أواخر أغسطس الماضي في زيارة رسمية للمملكة المتحدة لبحث الفرص الكبرى والاستفادة من فتح آفاق العلاقات الاقتصادية أمام القطاع الخاص في البلدين.

وجاء في كلمة ألقاها الفالح، خلال ندوة عقدت باستضافة وزارة الاستثمار ومبادرة قطاع الأعمال الألماني لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، بحضور مجموعة من الشركات الألمانية، أن المملكة وألمانيا شريكان تجمعهما أهداف ومصالح مشتركة، والعلاقات الثنائية مدعومة بروابط اقتصادية وتجارية قوية، بما فيها عضوية مجموعة العشرين، ولدى المملكة إمكانات هائلة.

وأوضح المهندس الفالح أن الشركات الألمانية والعالمية والسعودية، العاملة في المملكة، تستفيد من موقع المملكة الجغرافي الاستراتيجي، الذي لا يقتصر على كونه في قلب الشرق الأوسط، بل في موقع رابط بين ثلاث قارات، آسيا وأوروبا وأفريقيا، بحيث باتت هذه الشركات قادرة على الوصول وخدمة أكثر من 50 في المائة من سكان العالم في حدود خمس ساعات من السفر فقط.

وأفاد الفالح خلال كلمته أن ألمانيا شريك تجاري واستثماري رئيسي للمملكة، حيث تأتي رابع أكبر مصدر للواردات إلى المملكة حتى عام 2020، كما أن المملكة هي مقر عمل لعدد من الشركات الألمانية الكبرى منها شركات وقعت، مؤخراً، مذكرات تفاهم مع وزارة الاستثمار لافتتاح مقراتها الإقليمية في السعودية.

وبين وزير الاستثمار أن (رؤية المملكة 2030) تقود التحول الاقتصادي في المملكة، وتعمل على توفير فرص استثمارية جديدة لمجموعة واسعة من المستثمرين الدوليين

خالد الفالح

«الموازنة» الأوروبية تتذر بمعركة وشيكة

رغم تصاعد دينها العام، سرعت الحكومات الأوروبية إنفاقها لمنع جائحة كوفيد – 19 من التسبب في كارثة اقتصادية. ويواجه الاتحاد الأوروبي الآن دعوات لتخفيف قواعد ضبط الموازنة بما يسمح بمواصلة الإنفاق السخي، لكن المسألة تنطوي على حساسية بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء.

وتبذل المفوضية الأوروبية، الهيئة التنفيذية للاتحاد والتي تشرف على موازنات الدول الأعضاء الـ27، كل ما في وسعها لمنع قيام صراع سياسي يمكن أن تطال تداعياته الحملة الانتخابية هذا الشهر في ألمانيا. ويلتقي وزراء المال في الاتحاد و لمناقشة المسألة خلال محادثات في قصر بردو التاريخي في سلوفينيا. وقال وزير المال الفرنسي برونو لومير لدى وصوله للمشاركة في الاجتماعات: «سيتعين علينا الاتفاق على قواعد مختلفة، عودة مختلفة لضبط الموازنة».

وتتمحور المسألة حول الميثاق الأوروبي للاستقرار والنمو، وهو مجموعة من القواعد المتعلقة بإنفاق الموازنة تفرض على الدول الأعضاء، أقله على الورق، التقيد بدين عام نسبته 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإبقاء العجز السنوي دون 3 في المائة. لكن العديد من الدول تخطت تلك العتبة، وبعضها طلب من المفوضية اقتراح سبل لجعل القواعد أقرب إلى الحقيقة، حتى قبل الجائحة.

وفي الدول المتعاملة باليورو والبالغ عددها 19، يتوقع أن يبلغ معدل الدين 102 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام. وأكثر ما يدعو للقلق ترسخ فرنسا وبلجيكا في نادي الدول المثقلة بالديون مع توقع ارتفاعها في البلدين إلى 120 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتقترب تلك النسبة من المعدلات الكبيرة المسجلة في اليونان (200 في المائة) وإيطاليا (160 في المائة).

لكن تطبيقا صارما لميثاق الموازنة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض كبير للاستثمارات العامة في تلك الدول، مع خطر إغراق أوروبا بأكملها مجددا في انكماش اقتصادي، وعودة للأيام المظلمة لأزمة الدين في منطقة اليورو.

والتخلص الكلي من قاعدة الـ60 في المائة مستحيل، لكن ما سيبدأ الوزراء مناقشته هو إمكانية تخفيف الإجراءات الصارمة للحكومات لخفض الإنفاق وتقليص تراكم الديون. وقد يتسبب ذلك بأزمة سياسية. ففي معظم الدول تخصص أكبر مبالغ الإنفاق على البرامج الاجتماعية، ولمعاشات التقاعد الحصة الأكبر فيها. وخفض الدين يعني خفض معاشات تقاعد الناخبين.

لكن الدول الغنية، وعلى رأسها ألمانيا، تعتقد أن الوقت حان لشركائها لخفض برامج الرعاية الاجتماعية التي تعود لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.